الواقعية تبين أن المعجل لا يعبر عن علاقات تكنولوجية بحتة، وإنما عن علاقة اقتصادية، فلو افترضنا أن كل الآلات تعمل بكامل طاقتها، فإن الزيادة في الطلب يمكن أن تقابل مؤقتًا بالسحب من المخزون، أو العمل لأوقات إضافية، أو زيادة نوبات العمل، أو بالضغط على الوحدات الإنتاجية الاحتياطية، فإذا ما استمرت الزيادة في الطلب فترة طويلة، ولم يتوقع أن تكون زيادة مؤقتة، فإن رجال الأعمال سيقومون بشراء وتركيب وحدات إنتاجية جديدة، وعلى ذلك، فإن طريقة التفكير الواقعية، تبين أنه ليس من الضروري أن تكون قيمة المعجل ثابتة خلال فترة الدورة الاقتصادية، وإنما يمكن لهذه القيمة أن تتأثر بتقديرات الربحية المتوقعة للوحدات الإنتاجية الجديدة، خلال فترة حياتها[1].

على ذلك، فإن النتيجة النهائية لعمل المضاعف المزدوج تتوقف على حجم التسربات، وعلى قدرة الصناعات الإنتاجية الاستجابة للارتفاع في الاستثمار المستحث[2]، حتى لا تنعكس هذه الزيادة في صورة ارتفاع في الأسعار أو زيادة في الواردات[3].

يرى الاقتصاديون أنه بالإمكان الإعتماد على المضاعف المزدوج في الارتفاع بمستوى النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، وذلك «بضخ» أو «حقن» كمية من الإنفاق العام في الاقتصاد، لمواجهة الدورات الاقتصادية الراجعة إلى تغيرات في الاستثمار الخاص[4].

المطلب الثاني
مضاعف الزكاة

لقد أصّل الإسلام مفهوم المضاعف منذ ألف وأربعمائة عام، في قوله تعالى: ﴿مَّثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنبُلَةٍ مِّئَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَن يَشَاء وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾[5]، هذه المضاعفة المترتبة على الإنفاق في سبيل الله، ليست قاصرة على ثواب الآخرة، وإنما تتحقق بصورة

---

(1) Ibid: pp: 492 & ff.
(2) Duesenberry: Business Cycles & Economic Growth: op. cit., pp: 38 - 44.
(3) Keynes: General Theory; op. cit., pp. 143 - 144.
(4) Hansen: Fiscal Policy & Business Cycles; op. cit., pp: 261 - 262.
(5) سورة البقرة الآية رقم ٢٦١.

مادية في الحياة الدنيا، في صورة ارتفاع الدخل القومي بأضعاف مضاعفة لمقدار الإنفاق الأولي[1]، ذلك أن الآثار الطيبة المترتبة على الإنفاق، لا تقف عند حد من أنفق عليه، وإنما تمتد لتنشر الرواج في الاقتصاد كله، وتعمل على تنشيط الطلب الفعال، حتى يعمّ الخير ويعود النفع على المنفق نفسه، فقد قال الحق تعالى: ﴿لَّيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَـكِنَّ اللّهَ يَهْدِي مَن يَشَاء وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ فَلأنفُسِكُمْ وَمَا تُنفِقُونَ إِلاَّ ابْتِغَاء وَجْهِ اللّهِ وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لاَ تُظْلَمُونَ﴾[2]، وهذا المضاعف هو ضابط لا يخطئ، وقانون صارم يحكم الخلق في كل عصر، وسمة من سمات الخلق الذي تحكمه الدائرية الأزلية في شتى مجالات الحياة، وهو كغيره من ضوابط الاقتصاد الإسلامي وقوانينه، له صلة مباشرة بنشاط الفرد من أجل ذاته، ومن أجل مجتمعه[3].

تشير الآية إلى الإنفاق بصورة عامة، وهو ما يحثّ عليه الإسلام[4]، وتعتبر الزكاة أحد الروافد الهامة للإنفاق، إن لم تكن أهمها على الإطلاق في الإسلام، فهي أكثرها إلزامًا، فضلاً عن تكرارها مع كل حول، أو كل حصاد.

يعتبر مضاعف الزكاة جزءاً من مضاعف الإنفاق الكلي في الاقتصاد الإسلامي، وهو رغم ضآلة أصوله بالنسبة للمضاعف الأصلي إلا أن فعاليته أقوى، لما تتميز به الزكاة من إلزام، يؤدي إلى انتظام «حقن» الاقتصاد الإسلامي بنسب تتراوح بين ٢٫٥٪ و ٢٠٪[5] من الأموال الزكائية التي بلغت نصابًا، وذلك سنويًا وعند كل حصاد.

تتجه حصيلة الزكاة من الأغنياء إلى مصارفها، والتي يمثل الفقراء والمساكين نصيبًا هامًا منها، ويتجه الجزء الغالب مما يدفع إليهم من زكاة إلى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات، حيث يكون الميل الحدي للاستهلاك لدى هذه المصارف مرتفعًا، وقريبًا من الواحد الصحيح، خاصة في مراحل التنمية الأولى، فإذا افترضنا

---

(١) يوسف: النفقات العامة في الإسلام، مرجع سابق. ص ١٣٧.

(٢) سورة البقرة: من الآيات رقم ٢٧٢.

(٣) عبده (عيسى): الاقتصاد الإسلامي مدخل ومناهج (دار الاعتصام. القاهرة. سنة ١٩٧٤م) ص٥٦.

(٤) راجع الباب الثاني، الفصل الثاني

(٥) راجع أحكام أموال الزكاة. الباب الاول. الفصل الأول

أن الميل الحدي للاستهلاك هو (٩ر٠) فإن مضاعف الزكاة = (١٠) وتكون الزيادة النهائية في الدخل القومي الراجعة إلى تطبيق الزكاة هي.

$$\Delta ل (ز) = ١٠ (٢٥ر٠أ + ٥ر٠ب + ١ جـ + ٢ د).$$

حيث تشير (أ) ، (ب) ، (جـ)، (د) إلى كل نوع من الأموال المستحقة عليها الزكاة، والمتوافرة في المجتمع خلال الفترة الزمنية محل الدراسة[١]، مما يترتب عليه تنشيط الإنتاج، وزيادة في الدخل، وزيادة في الاستثمار وفقًا لما يتوافر من أنواع الأموال الزكائية.

لا تقتصر الزيادة الأولية المترتبة على تطبيق فريضة الزكاة على الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي وحده، وإنما تتجه كذلك إلى تدعيم مجالات الاستثمار المختلفة، أي أن عمل مضاعف الزكاة لا يقتصر على الزيادة فى الاستهلاك، وإنما يواكبها زيادة في الاستثمار، ذلك أن تكرار الزيادات بصورة منتظمة نسبيًا، يدعّم عمل المعجل من خلال الإسهام في تحسين التوقعات الخاصة بالربحية المستقبلية للوحدات الإنتاجية، حيث لا تعتبر الزيادة في الطلب على الوحدات الإنتاجية اللازمة لمقابلة الزيادة على الطلب زيادة مؤقتة، إلا في حالة وصول جميع أفراد المجتمع الإسلامي إلى مرحلة الغنى، وهو فرض ممكن، وإن كان بعيد المنال، خاصة في العصر الراهن.

يدعّم عمل مضاعف الزكاة انخفاض التسربات من دورة الدخل نظرًا لتحريم الاكتناز في الاقتصاد الإسلامي[٢]، مما يضمن توجيه كل الدخل الناتج عن توزيع الزكاة على مصارفها إلى مجالات الإنفاق الاستهلاكي بأنواعها، أو إلى مجالات الإنفاق الاستثماري.

كذلك يقوي من قيمة مضاعف الزكاة أن هذه الفريضة تجبي من المكلفين في مكان لتنفق على المستحقين في المكان نفسه، فلا يجوز نقلها إلى غيره[٣] ويسهم ذلك في زيادة الطلب الفعال على السلع والخدمات المحلية، وإفادة الاقتصاد الإسلامي من كل الزيادة الأولية في الدخل المترتبة على توزيع الزكاة في مصارفها.

---

(١) مضافا اليها مضاعف زكاة الثروة الحيوانية، والذي يصعب تحديده رقما

(٢) راجع تحريم الاكتناز، الباب الثاني، الفصل الثاني.

(٣) راجع الباب الثاني، الفصل الأول.

كما يدعّم من قوة مضاعف الزكاة تكرار تيار هذه الفريضة من المكلفين إلى المستحقين مع كل حول قمري، وعند كل حصاد، وكذلك اتجاه هذا التيار إلى التنامي مع تزايد عدد أفراد المجتمع الإسلامي، وتزايد من يصلون إلى النصاب المقرر نتيجة نمو المجتمع وتقدمه.

كذلك يدعّم قوة مضاعف الزكاة، توجيه جزء من مصارف الزكاة إلى أوجه الاستثمار المختلفة، مما يدعّم عمل المعجل في إنتاج السلع التي زاد الطلب عليها ويسمح بالتوسع في الطاقة الإنتاجية للمجتمع، وعدم انصراف أثر الاستثمار المستحث إلى ارتفاع الأسعار، بعد وصول الوحدات الإنتاجية القائمة إلى الحدود القصوى للإنتاج، ويسهم في ذلك أيضًا توجيه جزء من موارد الزكاة إلى الاستثمارات العامة مباشرة.

من ناحية أخرى، نجد أن مضاعف الزكاة لا يعني حدوث زيادات تتضاعف لا نهائيًا في مستوى النشاط الاقتصادي، فتهدده بعدم الاستقرار والتعرض للتقلبات الاقتصادية، ذلك أن ضوابط الإنفاق في المجتمع الإسلامي، حيث لا إسراف ولا تبذير، تجعل الميل الحدي للاستهلاك يتجه إلى الانخفاض بعد تحقيق تمام الكفاية، ومن ناحية أخرى فإن تكرار توزيع الزكاة، وما تحدثه من آثار مضاعفة في مستويات الاستهلاك والاستثمار، ينخفض مع تحقيق جميع أفراد مجتمع المتقين لتمام الكفاية، فتنخفض قيمة المضاعف حتى يأتي الوقت الذي لا تجد الزكاة من مصارفها الشرعية أحداً في المنطقة التي جُمعت منها، فتستخدم لدفع عملية التنمية في مجتمعات شقيقة مجاورة[1]، بعد أن يكون الاقتصاد قد اتجه إلى الاستقرار عند مستويات عالية من الدخل والتشغيل.

---

(١) لا يكون ذلك إلا بعد أن يتحقق الاكتفاء للمجتمع الذي جُمعت فيه، وحتى لا يؤدي نقل الزكاة، قبل ذلك، إلى التقليل من دورها في رفع مستوى النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار للمجتمع الذي جمعت فيه في

Tag -El - Din: Allocative & Stabilizing Functions of Zakat in an Islamic Economy; op. cit., p: 9.

نخلص من هذا المبحث إلى:

- أهمية الحركة التراكمية للمضاعف في الارتفاع بمستوى النشاط الاقتصادي.
- عمل مضاعف الزكاة على الارتفاع بمستوى النشاط الإنتاجي، سواء من حيث المصارف ذات الميل المرتفع للاستهلاك، أو من حيث المصارف ذات الطبيعة الاستثمارية، أو من خلال ما ينفقه أولياء الأمور على إقامة الاستثمارات العامة.
- يدعم من قيمة المضاعف قلّة التسربات من دورة الدخل نظرًا لمحلية فريضة الزكاة وتحريم الاكتناز.
- تتناسب قيمة مضاعف الزكاة ومستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع، نظرًا للعلاقة العكسية بين هذه القيمة وتحقيق تمام الكفاية لأفراد المجتمع، ويضمن ذلك استقرار الاقتصاد عند مستويات عالية من التشغيل والإنتاج.

خلاصة الفصل

إلى جانب الآثار التنموية المباشرة، فإن للزكاة آثارًا تنموية غير مباشرة، أهمها:

- إسهام تشريع الزكاة في رفع مستوى التشغيل في الاقتصاد الإسلامي، عن طريق الإسهام في التقليل من أسباب حدوث كل من البطالة الإجبارية، والاحتكاكية، والهيكلية، كما أنه لا مكان في المجتمع الإسلامي للبطالة الاختيارية.
- إسهام تشريع الزكاة في حماية الاقتصاد الإسلامي من الدورات الاقتصادية التي تعاني منها الاقتصاديات الوضعية، كذلك إسهامه في التخفيف من التقلبات الاقتصادية الراجعة لأسباب خارجية، طبيعية أو سياسية، مما يحقق للاقتصاد الإسلامي مستوى عال من الاستقرار قبل حدوث الأزمة، وليس كعلاج لها، كما هو الحال في الاقتصاديات الوضعية.
- ترفع الآثار التراكمية لمضاعف الزكاة المزدوج من مستوى نشاط الاقتصاد الإسلامي، ويقوي الآثار النهائية على الدخل القومي تكرار حصيلة الزكاة بانتظام وتزايدها مع تزايد السكان وعدد من يصلون إلى النصاب، وقلة التسربات من دورة الدخل، مع تدعيم المصارف للإنفاق الاستثماري.